

"الاتصالات" تناقش بروتوكول الاشتراطات البيئية الخاصة بمحطات الهاتف المحمول

غزة / فلسطين : ناقشت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبمشاركة وزارة الصحة وسلطة جودة البيئة أمس، مجموعة من المواصفات والاشتراطات البيئية الخاصة بتركيب المحطات الصغيرة للهاتف المحمول (المايكروسيل). وذلك خلال ورشة عمل عقدت صباح اليوم في فندق القدس الدولي بمدينة غزة بمشاركة عدد من المؤسسات المعنية والشخصيات ذات العلاقة وأكد م. محمد حواس مدير دائرة العمليات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن وزارته باعتبارها المسؤولة عن نمو وتطوير قطاع الاتصالات في أراضي السلطة الفلسطينية، ومراقبة أنشطة وأداء شركات الاتصالات من جهة وحرصاً من وزارة الصحة، وسلطة جودة البيئة بوصفهما الجهتان المعنيتان والمسئولتان عن صحة الإنسان الفلسطيني وتأمين بيئة صالحة لحياته من جهة أخرى، فقد تم وضع وتأمين الأسس والشروط والقواعد التي تحكم تركيب المحطات الصغيرة. وأوضح أنه تمت مراعاة

كافة المعايير والمواصفات الدولية التي يمكن أن تحقق الأمان والحفاظة على صحة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها. بالإضافة إلى الالتزام بالمواصفات العالمية الخاصة بكثافة القدرة الكهرومغناطيسية طبقاً لكل من الجمعية الدولية لمهندسي الكهرباء والالكترونيات (IEEE) والمعهد القومي الأمريكي للمعايير (ANSI) والمفوضية الدولية للحماية من الإشعاع غير المؤين (ICNIRP) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) والتي نص على أن الحد الأقصى لكثافة القدرة الكهرومغناطيسية التي يتعرض لها الجمهور يجب أن لا تزيد عن (٠.٤ مللي وات/سم²) وهي القيمة التي تحقق الأمان والحفاظة على صحة الإنسان والبيئة. كما قام حواس بشرح مفصل للبروتوكول المقترح والذي يضع مجموعة من الاشتراطات البيئية لتركيب المحطات الصغيرة للهاتف المحمول من أبرزها، مراعاة ألا تقل المسافة بين هذه المحطات وبين العنصر البشري عن نصف متر و السماح بتركيب هوائيات

محطات التلفون المحمول الصغيرة من النوع الذي يركب خارج المبنى أو على واجهات أو حوائط أو لوحات الإعلانات أو عمدة الإنارة أو أية أبراج أو عمدة منفصلة. وذلك على ارتفاع لا يقل عن ٢.٥ م (متران و نصف المتر) قياساً من سطح الأرض بالإضافة إلى بتركيب المحطات الصغيرة من النوع الذي يركب داخل المبنى مثبتاً على أسقف أو على حوائط الرداهات أو القاعات بارتفاع لا يقل عن ٢.٥ م) متران ونصف المتر) قياساً من أرضية الطابق. و اضافاً " أنه في حالة تركيب المحطات الصغيرة في الأماكن والمباني التي تحتوي على أجهزة تحكم ومراقبة، يجب التأكد من عدم تأثير تلك المحطات على مستوى تشغيل وأداء الأجهزة الموجودة بالموقع ". وأشار م. حواس أنه يسمح بتركيب أجهزة الربط من الأنواع المصرح بها من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الحوائط والجدران والأسطح أو على نفس حوامل الهوائيات وإذا تعذر ذلك يسمح بتركيب أجهزة الربط على حوامل

القدس المحتلة/فلسطين، وأفادت صحيفة "معاريف" العبرية في عددها الصادر، أمس، أن سلاح الجو الإسرائيلي سينشر قريباً منظومة "قبة الحديد" الحديثة الخاصة باعتراض الصواريخ الفلسطينية محلية الصنع، التي أثبتت مختلف التقنيات الإسرائيلية السابقة فشلها في منع إطلاقها أو الحد منها. وقالت الصحيفة إن نشر المنظومة الجديدة، التي تم تطويرها في المعهد لتطوير الوسائل القتالية "رفائيل"، سيتم في غضون الأشهر الأربعة المقبلة، وستبدأ الكتيبة الخاصة بتنشغيل هذه المنظومة بالتدريب على استخدامها لاعتراض صواريخ "القسام" و"غراد". وأضاف مصدر عسكري إسرائيلي مسؤول أن المنظومة الجديدة "ستكون قادرة على اعتراض قذائف القسام وصواريخ "غراد" وحتى القذائف المدفعية من عيار ١٥٥ ملميمتر". وتشمل هذه المنظومة جهاز رادار متطوراً يقوم بتعقب مسار الصاروخ ثم يتم إطلاق صاروخ مضاد لاعتراضه.

الاحتلال ينشر قريباً منظومة "قبة الحديد" ضد الصواريخ الفلسطينية

وأشار إلى أن "الكتيبة الخاصة ستكون مسؤولة عن منظومة أخرى يطلق عليها اسم "العصا الساحرة" وستكون قادرة على اعتراض الصواريخ على المدى المتوسط". ورجحت مصادر أمنية إسرائيلية أن يحدث هاتان المنظومتان "تغييراً ملموساً" في طرق التعامل مع تهديدات الفصائل الفلسطينية، معربة عن رضاها إزاء وتيرة التقدم في تطوير المنظومتين، حسب وصفها. ونقلت الصحيفة عن مصدر في معهد "رفائيل" قوله إن تعرض القرى والمدن في الجنوب لرشقات من الصواريخ الفلسطينية ساعدت مطوري المنظومة على فحصها في الميدان وتبين أنها تلبي المطلوب منها. وأضاف أن جهات أجنبية تبدي اهتماماً بالمنظومة الجديدة. وأفادت "معاريف" أن هناك نية لدى الجهات الأمنية المختصة لنصب هذه المنظومة على الحدود الشمالية أيضاً حيث ستقوم بمهمة اعتراض صواريخ "الكاتيوشا" وقذائف "الهاون".

تحذيرات من تصعيد الإعتداءات على الاسرى

"وزارة الاسرى" تحمّل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسير البرغوثي

واعد للأسرى والمحررين عن فحوى رسالة وصلتها من عميد الأسرى الفلسطينيين نائل البرغوثي القابع في سجون الاحتلال منذ ٣١ عاماً، والذي يقضي حكماً بالسجن مدى الحياة. وأوضح الناطق الإعلامي للجمعية عبد الله قنديل أن الرسالة وصلت قبل أيام، وقال قنديل: "هذه الرسالة تعتبر الأولى منذ أن تم نقل البرغوثي إلى سجن إيشل، وبعد أن فرضت قوات مصالح السجون مزيداً من الإجراءات التصعيدية بحق الأسرى". وأكد قنديل أن عميد الأسرى ثمن موقف المقاومة الفلسطينية المشرف والرافض لابتزاز رئيس الحكومة الإسرائيلية المنصرفه أيهود أولمرت. وقال البرغوثي: "نحن من خلف المقاومة الفلسطينية التي ثبتت وصمدت أمام التعنت الصهيوني، وأطالبهم بأن يثبتوا على موقفهم مهما بلغت التحديات: لأن المحتل والسجان هو الباطل، ونحن على الحق، والحق سينتصر مهما علا الباطل".

إلى مؤامرة من قبل الاحتلال للقضاء عليه، حيث يتهمه الاحتلال بأنه صاحب الرقم الأكبر في قتل اليهود عبر سلسلة تجبيرات كان هو من خطط لها وأمر بتنفيذها، وكان على رأس الأسماء التي رفضت سلطات الاحتلال إطلاق سراحها ضمن الصفقة، بما أدى إلى تعثرها". ومن جهة ثانية استنكرت وزارة شئون الأسرى والمحررين نية بعض أعضاء الكنيست الإسرائيلي تقديم مشروع قانون ينص على فرض قيود إضافية على الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، عقب تعثر صفقة تبادل الأسرى. وأوضحته الوزارة في بيان صحفي وصل "فلسطين" نسخة عنه، أمس، أن أوضاع الأسرى في السجون سيئة للغاية ويحرمون من كل الحقوق الأساسية. بما فيها الزيارات والعلاج والتعليم ويمارس بحقهم التعذيب والعزل وغيره من الانتهاكات التي يتفرد الاحتلال دون العالم بممارستها ضد الأسرى بخلاف القانون الدولي.

الرسالة الأولى

ومن جهة أخرى، كشفت جمعية

"التغيير والإصلاح" تدعو لوقف الحصار المفروض على قطاع غزة بشكل فوري

غزة/فلسطين، أكدت، أمس، كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي على أن الحصار الظالم المفروض على شعبنا بأكمله يمثل جريمة إبادة جماعية بحق شعب أزل، وهو ما يوجب تحرك المحاكم الدولية للملاحقة ومحكمة قادة الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت الكتلة في بيان تلقت "فلسطين" نسخة عنه: "إن فك الحصار يأتي كضرورة إنسانية ملحة وخاصة أمام الأسير المنشرة جراء الحرب المسعورة على البشر والشجر والحجر، بل وكل مكونات الحياة الفلسطينية، والتي فرضت حياة مأساوية بحق الأطفال والنساء والشيوخ الذين يعيشون هجرة جديدة، وحياة تشريد في وطنهم يفتربشون الأرض ويلتحفون السماء". وتابعت الكتلة في بيانها: "إن قضية كسر الحصار وفتح المعابر وفي مقدمتها معبر رفح هي قضية إنسانية بامتياز، وتتساءل ما علاقة كسر الحصار ومداداة الرضى وإدخال المواد الأساسية المتعلقة بحياة المواطنين بالخلافات السياسية، ونؤكد على ضرورة عدم تهرب فريق رام الله من المسؤوليات والتشروع بخطوات عملية لإنهاء الحصار كبادرة حسن نية في الحوار الفلسطيني". وأكدت كتلة التغيير والإصلاح على أن استمرار الحصار في ظل أجواء الحوار الفلسطيني الفلسطيني يشكل عقبة كأداء، وفقدان أمل من قبل أبناء شعبنا أمام عدم التحرك الجدي، وتحمل المسؤولية الوطنية من قبل بعض الأطراف بإجاء إنهاء الحصار. وطالبت الدول العربية بتحمل مسؤولياتها في إنهاء الحصار الظالم، وخاصة أمام إفتساح الاحتلال الإسرائيلي لكل الجهود التي بذلت في موضوع التهدئة، وشفقة تبادل الأسرى وضرب الاحتلال هذه الجهود عرض الحائط. مضيفة: "أمام ذلك لم يعد إلا خيار المواقف العربية الجريئة والمسئولة بإنهاء الحصار". ودعت الكتلة المجتمع الدولي بوضع حد لإجرام الاحتلال الإسرائيلي بـ"حصار شعبنا بأكمله، وأن يتحملوا مسؤولياتهم الأخلاقية والإنسانية خاصة أمام ما شاهدوا من مظاهر الدمار والخراب في زيارات وفودهم مؤخراً إلى قطاع غزة، الذي كشف لهم بأن ما حدث من عدوان وحصار هو جريمة حرب وإبادة إنسانية بكل ما تعنيه هذه العبارات في قاموس القانون الدولي".

غزة/فلسطين، حثّت وزارة شئون الأسرى والمحررين سلطات الاحتلال وإدارة مصلحة السجون المسؤولية الكاملة عن حياة الأسير القائد عبد الله البرغوثي الذي يقضي حكماً بالسجن المؤبد لمدة ٦٧ مرة، ويتم استهدافه داخل عزل "سجن إيشل" في بئر السبع بالعديد من الممارسات الإجرامية التي تشكل خطراً على حياته. وقال رياض الأنتسر، مدير الدائرة الإعلامية في الوزارة: "إن إدارة السجون قامت بنقل الأسير البرغوثي بعد تعثر المفاوضات حول صفقة التبادل مقابل الجندي شاليط من العزل الذي يمكث به منذ عدة سنوات بسجن عسقلان إلى عزل سجن إيشل، واحتجزته مع سجناء مدنيين مجانين ومدمني مخدرات، بعد أن صادرت كل أغراضه الشخصية، وحتى ملابسه الخاصة ولم تبق له سوى غيار واحد بالإضافة إلى الملابس التي يرتديها، كما سحبت جهاز التلفزيون والراديو من غرفته حتى تعزله عن العالم الخارجي". وأضاف الأنتسر: "إن الأسير القائد البرغوثي يتعرض بشكل شخصي